

سأوى زمانه الحمد فزمان التسلسل تشمل على الزمن متساو
غير متناهية بحسب العمدة فيكون غير متناه بحسب المقدار قطعاً
وقد كان محصوراً بين هاتين **قوله** وفيه مناقشة
إلى آخره مبنى هذه المناقشة هو ان أداء الحمد على وجه الكمال
عنايه عن خروج المأمور عن عمده النعم بالكلمة بحيث لا يتحقق
المنة بعد ذلك أصلاً وذلك لا يكون إلا بالشكر في مقابلة كل نعمة
على وجه يليق لكن تلك المقابلة مقابلته في اعتبار المأمور فيها
لا يعتبر المحامد الكثرة ولا يعد لها مقابلة لنعمة واحدة وربما
بعد الحمد الواحد مقابلاً لنعمتين أو أكثر ومثله ثابت في الشرع
في مواضع لزوم التسلسل كما في حديثي الابتداء بالسلمة والحمد لله
في كل امر ذي بال **ولما كان كل من التسلسل والحمد لله ذات**
بأن لزم التسلسل وقد نطق كتاب الله تعالى بأن لا تكلف بالجمال
فعلم ان الشارع جعل كل من تسلسلها بما يتأني وبمنفسه قطعاً
للتسلسل المستعمل لئلا يلزم التكليف بالجمال ونحو في التصليحة
على النبي عليه السلام كلما ذكر اسمه التزم فيه تسليماً ان
أداء الحمد على وجه الكمال انما يكون بتعلق الحمد بكل نعمة على
وجه التفصيل بان يكون في مقابلة كل نعمة حمد مقابل لها عند
المحمود يتوجه هذه المناقشة لجواز ان يكون الحمد الواحد
متعلقاً بنعمتين أحدهما بنفس الحمد والأخرى هي النعمة غير الحمد
بان يكون مقابلها بما عند المحمود وكما بأسس في تعلق الشيء
بنفسه بهذا المعنى فاندفع ما قيل يلزم تعلق الشيء بنفسه وهو
محال اهو ما قيل في دفعه كل صفة تتعلق ولا تؤثر تجوز تعلقه
بنفسه عند المتكلمين كالعلم فليس بشيء لان العلم لم يكن
معلوماً بنفسه بل يفرده آخر من العلم والكلام هاهنا في تعلق
المراد الواحد بنفسه وتلقائياً ان تقول المراد من تعلق الكلام
بالنعمه تعلقه بالمحمود عليه وقد صرح المحقق في حاشية
التهديب بان المحمود عليه علة الحمد والعلة متقدمة
على العلول

على العلول فلو تعلق الحمد بنفسه بهذا التعلق يلزم تقدمه
على نفسه وهو محال **قوله** انما اناسم ان اثبات الحمد على
وجه الكمال لا يحصل ما لم يتعلق كل حمد بالنعمة بهذا
التعلق ولو سلم فيلحق باعتبار وجوده الذي علة لنفسه باعتبار
وجوده الخارجى اذ العبارة الواحدة قد تتعلق بالنعمه بالامر
الاستثنائي كما في آراء الزكاة وصدد قد النظر قبل وجودها
فتعلقاً بالامر الخالي الذي هو نفس الحمد بالطريق الأول
فهم يتجه على هذا المناقشة ان غاية تجوز تعلق حمد
واحد بالنعمتين لئلا يلزم التكليف بما لا يطاق هو الإراء
والحمد الكامل اللذان بحال العبد تمامه قدر وسعه والكلام
في ان اللذان بحال المحمود او المحمود عليه او الحمد يستلزم التسلسل
قطعاً بناء على ان ذلك اللذان ان يوثق في مقابلة كل نعمة حمد
مستعمل او حمدان واكثر للقطع بان الحمد الواحد لا يتقابل
النعمتين ولو اوردنا ما ذكره في الفرع الأول ولذا نقل عنه
هاهنا **اللهم ان يقال** اثبات الحمد على وجه الكمال
يتقضى ان يكون الحمد مقابلاً بالذات للمحمود عليه فليتنا مثل
قوله اي من من الذي يستعمل بعلي لفسره لدفع توهم لزوم
الاشتقاق من الرب وهو باطل والدفع بحال قوله من من عليه
على ذكر الكل والادارة للجزء **قوله** اي من باب من عليه وذلك
الباب جميع الالفاظ المشتملة على مائة الن المستعملة بعلي
سواء كانت بمعنى الامتنان او بمعنى الانعام ولم يقل من مصدر
من اذ الظاهر في كلمة هاهنا التخصيص كما في قوله ما اخذت
من الدرهم ويجب دخول التخصيص على الكل لا على الكل والاد
لكانت عبارة كالمعروف بين البيانة والتبعية وتوجه عليه
ان من التخصيص ههنا لا يختص بلفظ المنه بل يحمل معناها
لجواز ان يكون المعنى معنى المنه هاهنا من معاني المارة
المستعملة بعلي على تقدير المضان ايضاً **ان يقال** لم يتعرض